

المعقول بالنسبة المحوسر لان الربيع لما كان من كليات التصل الفارقات وكان المربع
 منه صر السطح الذي يتساوى طرفه وعرضه وكان العدد مشاركا للسطح في الكمية وان كان
 منفصلا ولما توجبون العدد المضروب بالخط الذي ينشأ منه السطح سير العدد الذي
 ضلعه مربعاً فقولوا بعد ذلك ضرب سطر الطرد والمال وغيرها وقولوا مربع
 وصل اجزى به العدد المطلق وطرد وغيرها كالمكعب وكجوه والسطح الذي يتفاضل
 ضلعه بالثلاثة القابضة من ضرب اثنين في ثلاثة ولا يقال ان هذا التعريف غير جامع لعدم
 صدقه على المال اذا كان قدراً واحداً ان الواحد ليس بعدد وله ذلك المال اذا كان
 كسراً والربيع والفتح لا يفتقد العدد بطلقة الحسب باعتبارين هربا هدهما
 ثم منه بالاعتبار كما حذر فتارة بطلقة على ما هو اعلم من الواحد والكسر ويعتبر به طابع
 في موافق العدد سواء اعتبر بجزءه او اضافته اليه عدد اخر مضافا اليه عدد اخر
 بلها تناسب بلجزئية وتارة بطلقة على ما سبب الواحد وكسره ومن الاول قول جميعهم
 الاسماء الصلبة للاعداد ان عشق فيدخلون الاحاديث بسببها العدد ولولا ذلك لكانت اسماؤه
 احسن ومن ذلك قول ابن البنا وغيره في طر مرتبة تسعة اعداد ولولا ذلك لكان في مرتبة
 الاعداد ثمانية اعداد خاصة ومنه ايضا قول ابن البنا وينقسم العدد الى صحيح وكسر وينقسم الصحيح
 الى زوج وفرد ثم ينقسم الجميع الى اقسام منها الجمع على قول الاعداد والجمع على قول افراد يعنى
 التعداد ما الواحد مفرد او زوج وانما قلنا صكون المراد بالعدد في التعريف العدد بهذا
 الاعتبار صكون هاما لكونه المال اذا كان قدراً واحداً او اقل واعلم ان اركان القلعة كل في
 الحد غير مستقيم لان الحد موضوع للتحقيق من حيث هو مع قطع النظر عن اعتبار الافراد ونقطة
 على امان يلابها الظاهر المعنى او التخييل وكلامه لا يستقيم لان اعتبار للتحقق من حيث هو
 متناقض ذلك لان من شرط الحد ان يصدق على افراده من افراد المحدود كصدق حد السنين
 وهو قولنا حيوان ناطق على كلاب يعنى من افراده يقال في زيد مثلا انه حيوان ناطق ولا
 يصدق على الاربعية مثلا انها اربعة مربع واعلم ان هذا الحد صوابه على ما هو يريد بالظن
 كالاربعية وعلى ما هو يريد بالقوة كالحلقة اذا اعتبرت مرها فقولوا وحدودها وحدتها الاصلح ان

وصد

اب وحد المال المرف بذكرناه صواحد الضلعين المتساويين اللذين قام هو
 من ضرب احداهما في الاخر كالثلاثة والثلثة اللذين قامت التسعة من ضرب احداهما في
 الاخر وكالواحد والنصف والواحد والنصف اللذين قامت الاثنان من ضرب احداهما
 في الاخر فكل من الضلعين المتساويين في كل مثال من الثلاثة يسمى حداً لا فرق في ذلك
 بين الصحيح وبين الكسر وبين الصحيح والكسر ولا بين المثلثين في العمل لا في الامثلة الثلاثة وبين
 المثلثين بالقرينة المسمى بالاصح كدخلة فان قلت لم يجمع الضلعين واشتراكه في اللفظ وليس
 لطل مربع الا ضلعان قلت يحتل ان يوجب ان اقل الجمع اثنتان لا ذهب اليه الكثرون فيمن تعبيره
 على ذلك ويحتمل انه مخصص للمربع المحوسر الذي استعمله المال فانه يحيط به
 الربعة خطوط لا يخط منها ضلع السطح المربع او يخاله بطل معين للجمعة بوجهه الا ان الربعة
 المربعة للقوم ثم ان سميت غير واحد من اشياها بكونها لخواص الموردة في القاريب
 المراد بها اثنتان فصاعداً وان هذا معروف عند العلماء لصناعة الحد فان قلت تعريف طرين
 المال والحد غير مانع لصدق تعريف المال على مال المال ومكعب المكعب مثلاً فان
 كل واحد منهما يصدق عليه انه عدد مربع وليس به مال لان المال قسم على ما هو لصدق تعريف
 الحد على مال المال والمكعب في الصورتين الحرفيتين فيكون المال حداً والحد مالاً
 قلت قد اسلفنا ان للعدد اعتبارات كثيرة فاذا نظرنا الى العدد من حيث انه مضع
 بالعدد من غير اعتبار شيء اخر فعدد ابيض عدداً فقط وان نظراً اليه مع اعتبار امر اخر فقد
 يعرف له اسما مختلفة باختلاف الاعتبارات فاذا ثبت لم اسم بالاعتبار لا يفرق في ذلك
 بينه اسم اخر لم باعتبار امر اخر لان طبيعته في الحد ودعوتها عند المحققين فالسنة عشر
 مثلاً باعتبار انها اسم كمي هذه الاعداد المحصورة فقط هي عدد وليست مالا وامال مال
 فان نظراً باعتبارها تركبت من ضرب اربعة في اربعة من حيث ان الربعة عدد مطلق سببها
 مالا وسببها اربعة حيد وان اعتبرنا الربعة مالا سببها السنة عشر فهذا الاعتبار مال مال
 ولذا ان العدد الذي يصدق عليه لفظ الكسب وان اعتبرناه من حيث هو كسراً من ضرب
 عدد مطلق في عدد مطلق اخر مثلاً وان اعتبرناه من حيث انه تركب من ضرب مكعب